

## نموذج تعيين بعقد دوام جزئي

أنه في يوم: الموافق: / / ٢٠ حرر هذا العقد  
بين كلٍ من  
جبهة اتحادية / هيئة / مؤسسة  
طرف أول ويمثلها /  
وبين /  
بصفته /  
طرف ثاني  
جنسيته ( ) جواز سفر رقم ( ) بطاقة هوية رقم ( )  
وعنوانه /  
تم الاتفاق على ما يأتي:  
البند الأول:

وافق "الطرف الأول" على تعيين "الطرف الثاني" بدوام جزئي في وظيفة ( )  
بالدرجة ( ) براتب إجمالي مقطوع قدره ( ) درهم.  
البند الثاني:

يلتزم "الطرف الثاني" بالعمل لدى "الطرف الأول" لمدة ( ) ساعة يومياً / أو لمدة  
( ) أيام اسبوعياً وذلك خلال مواعيد العمل الرسمية المقررة في اللائحة التنفيذية  
للمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية  
وتعديلاته.  
البند الثالث:

مدة هذا العقد (سنة) تبدأ من تاريخ / / ٢٠ وتنتهي في تاريخ / / ٢٠ ويجوز  
تجديده سنة فأخرى بموافقة الطرفين .  
البند الرابع:

يقر "الطرف الثاني" بأنه قد اطلع على المرسوم بقانون اتحادي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨  
بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته واللائحة التنفيذية ووثيقة مبادئ  
السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة وبأنه سوف يلتزم بجميع الواجبات والامتناع  
عن المحظورات الواردة بها والقرارات ذات الصلة.  
البند الخامس:

يخضع "الطرف الثاني" لفترة اختبار مدتها ستة أشهر قابلة للتمديد لمدة ثلاثة أشهر تبدأ  
من تاريخ مباشرة العمل وللطرف الأول إنهاء خدمة "الطرف الثاني" خلالها بعد فترة اشعار

مدة خمسة أيام عمل ، كما يجوز "للطرف الثاني" الاستقالة من وظيفته خلال فترة الاختبار بعد إخطار جهة عمله خلال فترة اشعار مماثلة من التاريخ المحدد للاستقالة.  
البند السادس:

يخضع الطرف الثاني لنظام تدريب وتطوير موظفي الحكومة الاتحادية ونظام إدارة الأداء المعمول بهما في الحكومة الاتحادية.  
البند السابع:

يخضع "الطرف الثاني" بشأن مكافأة الأداء والنقل والترقية لأحكام التوظيف بدوام جزئي الواردة في اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته.  
البند الثامن:

يمنح "الطرف الثاني" الإجازات الواردة بأحكام التوظيف بدوام جزئي الواردة في اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته.  
البند التاسع:

تسري على الطرف الثاني أسباب انتهاء الخدمة الوارد بالمادة (١٠١) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨ م بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته ولائحته التنفيذية.  
البند العاشر:

إذا رغب الطرف الأول في تجديد هذا العقد فعليه أن يخطر الطرف الثاني بذلك قبل انتهاء مدته شريطة إعطائه إشعاراً خطياً بذلك وبعدها يتم تجديد العقد وتوثيقه بين الطرفين.  
البند الحادي عشر:

اتفق الطرفان على ان يكون المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته واللائحة التنفيذية وقرارات مجلس الوزراء والنظم المكملة لها المرجعية في بيان حقوق وواجبات الطرفين او عند تفسير بنود هذا العقد.

حرر هذا العقد من نسختين باللغة العربية تسلم لكل طرف للعمل بمقتضاها.

توقيع " الطرف الثاني "

توقيع "الطرف الأول"